الحراك يقدم رؤيته لجذور القضية الجنوبية والمؤتمر والاشتراكي والناصري

الحراك الجنوبي يقدم رؤيته لجذور القضية الجنوبية إلى مؤتمر الحوار
السلطة حولت فكرة الوحدة من اتحاد بين دولتين إلى كابوس مرعب

قدم الحراك الجنوبي أمس رؤيته لجذور القضية الجنوبية وذلك أمام فريق القضية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.
«الرؤية قدمتها رضية شمشير»
والثورة تنشر نص الملخص التنفيذي أما نص الرؤية كاملة تجدونها على موقع «الثورة نت».

الملخص التنفيذي

<،، فشلت الجمهورية اليمنية لأنها حولت فكرة الوحدة من اتحاد بين دولتين يهدف إلى تنمية البلدين وتحقيق الاستقرار وتحسين حياة الناس كما نظر لها الكثيرون إلى كابوس مرعب فقد تحول هذا الحلم المثالي للوحدة بين الدولتين إلى مجرد ضم وإلحاق (عودة الفرع للأصل) دفع الجنوبيين للوقوف في وجه هذا المسعى الذي قادته مراكز القوى التقليدية في صنعاء ورجال دين» وبدلا من أن يتم تعزيز الوحدة وجعلها جاذبة للجميع جرى أقصاء واستبعاد الجنوب شعبا ونظاما وهوية و ثقافة وابقوا عليه أرضا مستباحة وهو ما دفع الشعب الجنوبي أن ينتفض ويرفض الاستكانة لهذا المصير الذي أرادته هذه القوى المتخلفة له وليخلع عنه وبصورة مستمرة لا لبس فيها يمنة قسرية لم يكن له أي رأي في اختيارها.

البعد التاريخي

> أقل من قرن من الزمان منذ ظهور أول فكرة لليمننة السياسية في منطقة جنوب الجزيرة العربية وذلك بإعلان قيام المملكة اليمنية المتوكلية في عام 1918م، وفي هذا العام تحولت اليمن لأول مرة من جغرافيا إلى هوية ، فاسم اليمن لم يكن قبل هذا التاريخ إلا دلالة على اتجاه جغرافي ولم يكن يمثل هوية أو دولة، ارتكزت هذه الهوية على التوسع وضم كافة المناطق التي تقع تحت مسمى اليمن أسموها الفروع وضمها إلى الأصل صنعاء.

وبعدانقلاب سبتمبر 1962م شعر الائتلاف القبلي بموجة التغيير القادمة فركب الموجة واخترقها وحرفها وهو ذاته الواقع الذي أعاد نفسه عند قيام مراكز القوى بركوب واختراق ثورة فبراير 2011م ومحاولة احتوائها وحرفها عن مسارها كما احتوت انقلاب سبتمبر وحرفته عن تحقيق أهدافه.

ومع تنصيب صالح رئيسا تم تقسيم السلطة بين ثلاثة مراكز قوى عسكرية وقبلية ودينية، وكان ذلك التقاسم يعني تقاسم الثروة والسلطة، أن كل واحد من الثلاثة له حصته سواء في التعيينات لكبار المسئولين او لصغارهم أو في التجنيد في الجيش او في الموازنة العامة للدولة او القطاعات الاقتصادية أو في غير ذلك ، وبدأ عصر مراكز القوى في تسخير كل مقدرات الوطن لمصالحهم وتم التعبئة للهوية اليمنية وبناء الدولة بهدف الحفاظ على تماسك البلد خدمة لزيادة ثرواتهم، والجنوب كان احد الأطماع الاستراتيجية لمراكز القوى التي تم التخطيط والتنفيذ لها بعناية ودهاء.

البعد القانوني

> إن الشعب في الجنوب المقيم على أرضه منذ آلاف السنين إنما قد دخل الوحدة على أساس اتفاقية شراكة مع شعب الجمهورية العربية اليمنية وهو في هذه الحالة لم يبع أرضه وثرواته ومؤسساته ولم يرهنها لأحد بل كان دافعه للوحدة هو الأخاء اليمني والعربي والإسلامي والقومي ولكن هذه الوحدة ضربت في الصميم بإعلان الحرب في 1994م من قبل سلطات صنعاء.

إن الوحدة التي قامت بين الدولتين في الشمال والجنوب لم تكن قائمة على أسس وقواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية كما أن اتفاقية الوحدة المبرمة لم تكن بين دولتين ذات سيادة وأعضاء في العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والعربية ولم تشرك أي من هذه الهيئات وتحديداً منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في التوقيع على هذه الاتفاقية ولو حتى كشهود ولم تنشر تلك الاتفاقية او تودع لدى الهيئات الدولية ولا يعلم الشعب في الجنوب والشمال عن هذه الاتفاقية شيئاً سوى ما تسرب بأنها من صفحة ونصف الصفحة وهي مساحة لا تكفي حتى لعقد تأجير محل.

البعد السياسي

> باعتماد سلطة الحرب والأساليب العسكرية والأمنية المختلفة لإحكام مراكز القوى في صنعاء سيطرتها على جغرافيا الجنوب والفيد والنهب المستمر على مقدراته وثرواته، مستخدمة مختلف الأساليب والسبل لاستدعاء جراحات وخلافات الماضي بهدف تفكيك البنية الاجتماعية والسياسية، فاتبعت سياسة التعاقدات الانتقائية لضمان التمثيل الشكلي للجنوب وإفراغه من محتواه كمؤسسات دولة قامت على النظام والقانون.

حرب صيف 1994م أحدثت تصدعات عميقة في جدار الوحدة، ومما زاد الأمر سوءاً الممارسات التي أعقبت الحرب و انفراد السلطة في صنعاء بحكم دولة ما بعد 94م، كما أنها لم تقم لحل المشاكل الناجمة عن حرب، بل إنها استعذبت نتائجها المأساوية ووظفتها لتكريس سياسة النهب و الإقصاء والاستبعاد و التسلط في حين يردد مواطنون من الجنوب أن السلطة إلى جانب تسريح عشرات الآلاف من المدنيين و العسكريين عقب الحرب الأهلية في 1994م، قد أطلقت يد الفاسدين و النافذين لنهب أراضي الجنوب و بيع مؤسساته العامة إلى المقربين، إلا أن قرار تسريح آلاف العسكرين والمدنيين هم من أطلقوا شرارة (الحراك الجنوبي).

البعد الاقتصادي

(أقسم الرئيس علي عبدالله صالح، بتحويل عدن إلى قرية) قد تكون من الأقاويل التي يرددها الناس وقد لا يكون القسم حقيقياً لكنه بالتأكيد ما جرى على أرض الواقع فبموجب اتفاق الوحدة أصبحت مدينة صنعاء عاصمة الكيان الجديد، وبسقوط صفة العاصمة السياسية عن عدن، وعدم مصداقية تحويلها الى عاصمة اقتصادية وتجارية عانت مدينة عدن من تدهوراً لكل مقومات الحياة فيها وبشكل خاص في الجانبالتجاري والاقتصادي.

وقد اسهمت هذه السياسة في الجنوب في تعطيل مصالح التجار وانتشار الفساد بصورة غير موجودة في مناطق أخرى في اليمن.

وأمرت الدولة مكاتب شركات النفط العاملة في اليمن والتي كانت قد اتخذت من مدينة عدن مقراً لها بالانتقال الى صنعاء واغلاق كافة مكاتبها في عدن، كما عملت الدولة بفرض تعريفات مختلفة للخدمات الأساسية أرخص في الشمال عن الجنوب فعلى سبيل المثال فأن مكالمة هاتفية داخل مدينة صنعاء ارخص بـ40% منها في عدن وبـ50% عنها في المكلا كما أن سعر الكيلو وات/ساعة من الكهرباء في الشمال للبيوت السكنية او للأغراض التجارية والصناعية ارخص عنها في الجنوب بفروقات تتجاوز الـ30%.

البعد الثقافي والاجتماعي

> يشير الواقع إلى أن هناك ثقافة مدنية تأسست لعقود في الجنوب أحدثت تحولاً في سلوكيات الجنوبيين، فبات ترسيخ مبدأي النظام والقانون في الاحتكام اليه هما المؤشران الرئيسيان للدولة في الجنوب.

إن هذه النهضة الثقافية الاجتماعية في الجنوب والتي للأسف تم القضاء عليها بعد قيام الوحدة مباشرة في العام 1990م بفعل السياسات الخاطئة والممنهجة لسلطات صنعاء وبشكل سافر بعد حرب صيف 1994م، فبدلاً من تسخير قدرات البلد وثرواته في تطوير التعليم، باعتباره أحد أهم ركائز بناء الإنسان وأداة التنمية وهدفها والثروة الحقيقية لأي مجتمع، حدث تراجعاً كبيراً لما تم إنجازه في مرحلة ما قبل الوحدة، حيث عملت عقلية المنتصر بعد حرب صيف 1994م، على صياغة سياسة تعليمية تنسجم ومصالح الفئة الأقل والمسيطرة على مقدرات الجنوب ومستقبل أبنائه، بالإضافة إلى تدمير منظومة القوانين الاجتماعية، التي أسست لقيم إنسانية حضارية وعلاقات متكافئة بين جميع أفراد المجتمع في الجنوب.

لقد تحقق للمرأة الجنوبية المساواة وتكافؤ الفرص في مواقع صنع واتخاذ القرار من سبعينات القرن الماضي فهي أول قاضية وأول نائب وزير وأول عميد كلية اقتصاد وأول مذيعة تلفزيون وأول مذيعه إذاعة واول مالكة ورئيس تحرير لصحيفة على مستوى الجزيرة العربية.

إحياء النعرات والثأرات القبلية واستخدام الدين من قبل السلطات الشمالية كانت اللعبة الخطرة في السياسة اليمنية الداخلية . حيث بدأت السلطة في الشمال بالإعداد لحرب 1994 بالترويج لفكرة «إن الجنوبيين ما هم إلا شيوعيون كفرة» وان قتلهم ونهبهم وانتهاك أعراضهم حلال وجاءت فتوى الشيخ عبدالوهاب الديلمي عضو مجلس شورى حزب التجمع اليمني للإصلاح سيئة الصيت لتحفر جرحاً غائراً في قلوب الجنوبيين.

إن الحصيلة السوداوية لما اسمي بالوحدة كانت كافية لإسقاط مشروع يمننة الجنوب و تراجع المدافعين عنها وخروجها من وعي الجنوبيين والى الأبد.

رؤية مشتركة للاشتراكي والناصري حول جذور قضية صعدة

قدم الحزب الاشتراكي اليمني أمس مع التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري رؤية مشتركة حول جذور قضية صعدة.. نص الرؤية

رؤية مختصرة عن جذور قضية صعدة مقدمة من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الاشتراكي اليمني لفريق عمل قضية صعدة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل

إن قراءة تاريخ صعدة وتتبع مكانتها ودورها في التاريخ اليمني يكشف الأهمية الإستراتيجية لهذه البقعة من اليمن التي تتجاوز مساحتها الـ10000 كم2.

وأن أي قراءة لهذا التاريخ لا ينبغي أن تقف عند محطة من المحطات السلبية أو الإيجابية التي شهدتها ، بل لا بد من القراءة العميقة والموضوعية لما كابدته هذه المحافظة العريقة وعانت منه ، سيما في الخمسة العقود المنصرمة .

إذ أن ما جرى في صعدة وثيق الصلة وشديد الإرتباط بأزمة الحكم في اليمن .وغياب المشروع السياسي الوطني وعدم وجود العدالة الإجتماعية وإستمرار التهميش التاريخي لصعدة وتكريس النفوذ القبلي والعشائري على حساب دور الدولة ومكانتها وهيبتها.

فضلاً عن عجز الدولة عن تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمتوازنة وترسيخ نهج الحكم الفردي العصبوي على قاعدة إدارة الصراعات بالإزمات والحروب إنطلاقاً من أهداف سياسية .

إن هذه الأفكار والرؤى المختصرة التي تتناول جذور وأبعاد قضية صعدة ، تأتي في إطار الإسهام في تشخيص جذور المشكلة وتوضيح أسبابها ،والتي ستكون بلا شك إضافة متواضعة الى بقية الرؤى والأوراق المقدمة من مختلف القوى والمكونات المشاركة في مؤتمر الحوار حول هذه القضية الحيوية الهامة .بهدف تشخيص الجذور والأسباب وتقديم الحلول والمعالجات المناسبة لاحقاً وتحديد الضمانات الكفيلة بعدم تكرارها وإعادة إنتاجها مستقبلا .

كما أن ما يرد في السطور التالية لا يهدف الى إدانة طرف أو تبرئة آخر ، وإنما يأتي في سياق القراءة التاريخية لجذور المشكلة التي كان : التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الإشتراكي اليمني سباقا ومبادرا للتنبيه لمخاطرها والتحذير من تداعياتها . والذين عملا في مختلف محطات ومراحل الصراع على كشف الآعيب النظام المستبد وتعرية أهدافه التسلطية العصبوية بل ومواجهتها بمختلف الوسائل والأساليب المشروعة ونجمل بإيجاز أهم جذور وأبعاد قضية صعدة فيما يلي :

-1 غياب الدولة :

يمثل غياب الدولة ومشروعها الوطني القائم على المواطنة المتساوية والعدالة الإجتماعية جذر معظم القضايا الوطنية ومنها قضية صعدة .

ومنذ قيام ثورة سبتمبر 1962م التي أطاحت بالنظام الملكي الإمامي المستبد وحتى العام 2004م لم تعرف محافظة صعدة حضوراً فاعلاً للدولة سواء على صعيد بناء المؤسسات وتوفير البنى التحتية أو على صعيد القيام بوظائفها تجاه المواطنين وفرض سلطتها وتحقيق سيادة القانون ، بإستثناء الفترة من78-74 التي شهدت إهتماماً ملحوظاً بصعدة إنطلاقاً من المشروع الوطني لحركة 13يونيو التصحيحية في بناء الدولة المدنية . وقد ظلت صعدة مهمشة ومحرومة من أبسط الخدمات الأساسية من تعليم حديث وصحة ومياه شرب نقية وتحولت إلى بيئة للحرمان وسوق مفتوحة لتجارة السلاح والتهريب والثارات والإحتراب القبلي .

وكان حضور الدولة مقتصراً على الجباية والتسلط ، واثارة الصراعات بين أبناء المحافظة ، واستمرت المحافظة تحت سطوة وسيطرة القوى التقليدية والمتنفذة لتصبح هي صاحبة الفعالية والتأثير في تسيير مجريات الحياة وتغييب الحقوق والمواطنة المتساوية .

-2 الموقع الجغرافي على الشريط الحدودي مع السعودية :

تقع صعدة في منطقة جغرافية استراتيجية هامة تمتد على الحدود الشمالية للجمهورية اليمنية مع المملكة العربية السعودية ابتداء من المناطق الساحلية المطلة على البحر الأحمر غرباً وحتى مناطق الربع الخالي شرقا . وهو ما جعلها محط أنظار الفاعلين في الداخل والخارج ، ومحاولتهم توظيف ما يحدث فيها لخدمة أجندة خارجية وساحة للصراعات والحروب بالوكالة . فيما سعت بعض الأطراف الإقليمية للإستفادة من حالة اللا دولة وغياب الإستقرار للتوسع ومد النفوذ . وما حصل من تدخل سعودي سافر وتوسع في إقتضام أجزاء من أراضيها شاهد على ذلك في ظل غياب الدولة ودورها في حماية السيادة الوطنية . فضلاً عن محاولات النظام السابق إستخدامها للإبتزاز لبعض الأطراف المحلية والدولية للحصول على مكاسب مالية وسياسية .

وقد مثلت إتفاقية ترسيم الحدود في عام 2000م تفريطاً في السيادة الوطنية زادت الأوضاع إحتقاناً . وكانت محل إعتراض ورفض من أبنائها الذين عملوا على التصدي لأعمال الترسيم المجحفة . ورفضوا ممارسات السعودية في إقامة الجدار العازل ،وعملوا على إعاقتها عن تثبيت ما حققته من مكاسب في اتفاقية ترسيم الحدود وهي الإتفاقية التي رفضتها كافة الأنظمة والحكومات المتعاقبة ووافق عليها النظام السياسي السابق .

-3 نهج الإدارة بالإزمات وإذكاء الصراعات :

اعتمد النظام السابق خلال الثلاثة العقود الماضية اسلوب الإدارة بالأزمات ، وإذكاء الصراعات ،واللعب على التناقضات وتغذية الخلافات وأشعال الحروب بين الجميع وضد الجميع . فدعم القبيلة ضد القبيلة والأسرة ضد الأسرة . واحيا النزعات المناطقية والطائفية . وأفسد الحياة السياسية من خلال إختراق الأحزاب وتفريخها وابعادها عن ممارسة دورها الجوهري في العمل السياسي ودعم بعض الجماعات الدينية والمذهبية لضربها ببعضها البعض وتصفية حسابات سياسية مع بعض الأطراف وتأجيج الصراع المذهبي والطائفي .

وفي هذا الإطار تم إستغلال الجانب الفكري والثقافي في صراع مراكز القوى المحلية والدولية وممارسة ثقافة الإقصاء ضد الآخر وتهميشه وتأجيج الصراع لخدمة أهداف وأطماع داخلية وخارجية في ظل التضييق على الحريات الإجتماعية وفرض قيود على حرية الفكر والتعبير .

-4 تقويض الشراكة الوطنية والتهيئة لمشروع التوريث :

مثلت قاعدة الشراكة الوطنية التي قامت عليها الوحدة اليمنية الضمانة الأساسية للمشروع الوطني لبناء الدولة المدنية اليمنية الحديثة ، إلا أن مغامرة الإستحواذ على السلطة والإنفراد بها بدأت مع بواكير العهد الجديد لدولة الوحدة ووصلت ذروتها نهاية المرحلة الإنتقالية 1993م التي أنتجت حرب صيف 94م التي عمقت منطق الأغلبية والأقلية بديلاً عن الشراكة الوطنية . وجاءت النتائج الكارثية لحرب 94م لتعزز الشعور لدى الطرف المنتصر بأنه يمتلك من القوة والقدرة التي تمكنه من إخضاع كل الخصوم والمنافسين وحتى تصفيتهم والأستفراد بالسلطة ، وان الوقت قد حان لإعادة تشكيل خارطة القوى وتغيير معادلة الصراع بما يخدم استمرار رأس النظام في الحكم والتهيئة لتوريث أبنائه والحيلولة دون صعود أي منافس .

حيث وجد النظام من حرب صعدة وسيلة لتحقيق أهداف عدة في إستبعاد القوى التي كانت على علاقة به وحليفة معه عسكرية وقبلية ، وكذلك القوى الأخرى الرافضة لمشروع التوريث ليبقى النظام العائلي هو سيد الموقف والمتحكم بمجريات الأمور .

هذه بإختصار أهم الجذور والأبعاد لقضية صعدة من وجهة نظر التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الإشتركي اليمني ، والتي لاشك أنها تشكل مع عدة عوامل ثانوية أخرى مقومات نشأتها وتصاعد وتيرتها لتتحول إلى قضية وطنية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية جسدت الجوهر السياسي والوطني للصراع وليس الصراع الديني والمذهبي .

رؤية حزب الرشاد لجذور قضية صعدة

قدم حزب الرشاد اليمني أمس رؤيته حول قضية صعدة وذلك أمام فريق قضية صعدة.
الرؤية قدمها ممثل الحزب في المؤتمر محمد عيضة

نص الرؤية
جذور قضية صعدة

مختصر رؤية مقدمة من حزب الرشاد اليمني لمؤتمر الحوار الوطني

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وأزواجه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:-

فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمدا صلى الله عليه وآله وسلم بالهدى ودين الحق وأمره بإقامة العدل والقسط، ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد.

وقد سار على هدى القرآن الكريم والسنة النبوية أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون أئمة الدين الذين كانوا يهدون بالحق وبه يعدلون ، ثم تعاقبت القرون المفضلة على الجادة يحرصون على الجماعة ويبتعدون عن الفرقة ويمتثلون قوله سبحانه وتعالى "الذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم".

ولقد حذرنا القرآن الكريم من التفرقة وأمرنا بالاجتماع كما في قوله تعالى " إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء" ، وجاء عن رسول الله أنه قال " إنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجد وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة".

جذور وأبعاد قضية صعدة:-

وحينما ننظر إلى قضية صعدة وأبعادها وتداعياتها فإن الوصول إلى حقيقة المشكلة لايخرج صعدة عن بقية مناطق اليمن فيما تعانيه من تهميش إلا أن السبب الرئيس الذي فاقم مشكلة صعدة وميزها عن بقية محافظات الجمهورية بمزيد من المآسي هو:-

- قيام جماعة الحوثي بالتمرد المسلح على الدولة.

حينما توجهت الجماعة إلى الإعداد والعمل المسلح وبناء المتارس وحفر الخنادق وجمع الأسلحة بمختلف أنواعها وتكريسها دخلت في صراع مسلح مع الدولة وحروب متلاحقة ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى من الجانبين.

- السيطرة على محافظة صعدة:

وبعد أن تدهورت الأوضاع الأمنية والاقتصادية وتوسعت دائرة المعارضة السياسية في اليمن وكثرت الاضطرابات في البلاد قامت جماعة الحوثي قبل عام 2004م بإغلاق مناطق جبال مران – مديرية حيدان وعزلها عن سيادة الدولة ونفوذها وفرضت على الناس الزكوات وألزمتهم بأنواع من الضرائب والإتاوات وقامت بتوزيع وشراء الأسلحة وشكلت مجاميع منظمة ومتعددة وأصبحت تتدخل في شؤون الدولة والمجتمع ممثلة خطرا حقيقيا وتهديدا للسلم الاجتماعي والأمن.

وانطلقت الجماعة في العمل التعبوي والتحريضي وشيئا فشيئا توسع نشاطها في عموم صعدة وانتشرت المليشيات التابعة لها في عموم المحافظة حتى سقطت المحافظة في يد الحوثيين وقامت بفتح معسكرات التدريب وعملت على تصنيع الألغام والمتفجرات والقذائف والقنابل محلية الصنع عبر دائرة الإنتاج اليومي مع مايتم استيراده من الأسلحة من مناطق أخرى.

وبعد أن استتب الأمر لجماعة الحوثي في صعدة وخرجت المحافظة عن سيطرة الجمهورية اليمنية تجاهلت الممارسات في الآتي:-

1- قامت بتهجير السلطة المحلية الشرعية ونصبت محافظاً غير شرعي وغير قانوني يستمد توجيهاته من عبدالملك الحوثي.

2- قامت بتعيين وكلاء للمحافظة ومدراء عموم المكاتب والمديريات ومسئولي المحافظة من التابعين لعبد الملك الحوثي دون أن يكون لهم مستند قانوني أو تكليف أو قرار من الجهات الحكومية المختصة.

3- تولت جماعة الحوثي تحصيل الأموال والفروضات المالية من الزكوات والواجبات وفرضتها على المواطنين بالقوة والقسر لصالح الخزينة التابعة للجماعة.

4- أحدثت نقاط التفتيش المنتشرة ضد المواطنين والمدنيين.

5- مارست أنواعا من الأعمال القمعية والإرهابية ضد أبناء المحافظة ومن ذلك الاغتيالات والاختطافات والتعذيب في سجونها الخاصة والقيام بالتهجير والتشريد.

6- ممارسة الاضطهاد الفكري لمخالفيها ومصادرة الآراء المخالفة لها وتهديد المواطنين في صعدة بحجة وقوفهم مع النظام السابق تارة وبحجة المخالفة الفكرية تارة أخرى ، وقد هدمت بعض مساجد المحافظة وأغلقت بعضها وحاصرت مركز دار الحديث بدماج الذي أسسه العلامة مقبل بن هادي الوادعي –رحمه الله- وقتل فيه أكثر من 70 طالبا وأكثر من 100 جريح ، ومنعت عن المركز الغذاء والدواء وحليب الأطفال والأدوية الخاصة بمرض الضغط والسكر وغيرها.

7- حظرت أي نشاط يخالف توجهاتها بما في ذلك أنشطة دعاة الزيدية وشبابها المخالفين لها وكذا نشاط جماعة الدعوة والتبليغ وأنشطة الأحزاب السياسية حتى وصل الأمر إلى مداهمة مقراتها ومصادرة محتوياتها.

8- هجرت عشرات الآلاف من المواطنين من أبناء صعدة وغيرها وأصبحوا فاقدين لمزارعهم ومساكنهم متنقلين في محافظات اليمن المتعددة يعيشون أوضاعا إنسانية مأساوية.

وخلاصة الأمر:

فإن جماعة الحوثي جماعة متمردة مسلحة بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة خارج إطار المشروعية القانونية تهدف إلى إقامة كيان سياسي مستقل عن نظام الجمهورية اليمنية عبر وسائل سياسية وعسكرية قد جعلت من محافظة صعدة منطلقا لحركتها ، وتهدف إلى تمديد نفوذها في جميع مناطق اليمن مستفيدة في ذلك من ضعف وجود الدولة ومؤسساتها ومن الدعم الإقليمي المباشر واللوجستي.

ونحن في الرشاد ندعو جماعة الحوثي إلى التعايش السلمي، وعدم فرض الآراء بالقوة، ونبذ أسباب الكراهية والعنف وسلوك النهج السياسي المشروع في إطار سيادة الدولة والنظام والقانون وتحت سقف الجمهورية اليمنية دون اللجوء إلى قوة السلاح وأعمال الإرهاب.

كما أننا ندعوهم إلى الرجوع إلى الحاضنة الوطنية وفك الارتباط والارتهان للأجندة والمشاريع الخارجية.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى وجنب اليمن كل سوء ومكروه.

صادر عن حزب الرشاد اليمني
السبت 1434-6-17هـ
الموافق 2013-4-27م